الثمن سيكون فادحاً لأي دولة تنوي الانسحاب

مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي يؤكد حاجة منطقة اليورو للتطوير

جنيف ـ كونا: أكد أستاذ الاقتصاد ومؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي البروفيسور كلاوس شواب أمس ان منطقة اليورو لا يمكن أن تتفكك نظرا لفداحة الثمن الذي ستتكبده أي دولة تنوي الانسحاب ولكنه شدد على ضرورة تطوير مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وأكد شواب في تحليل له حصلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على نسخة منه ان العملة الأوروبية الموحدة (يورو) تمكنت بالفعل من تحقيق مكاسب اقتصادية عظيمة خلال الفترة الماضية.

في الوقت ذاته، عدد شواب تلك النجاحات في انها تمثلت في تخفيف أخطار تحويل العملة وخفض التضخم والمساهمة في زيادة التعاملات التجارية بين دول منطقة اليورو واحكام ربط الأسواق المالية الأوروبية بعضها ببعض ودعم تكامله.

ولفت الى ان تواجد العملة الاوروبية الموحدة ساهم في تأسيس ثقافة نقدية ثابتة ومتينة في منطقة اليورو وهي نقطة على درجة عالية من الأهمية عادة ما يتم اغفالها في النقاشات الدائرة هذه الأيام. وطالب شواب جميع القادة الأوروبيين بضرورة «ادراك حقيقة أنه لا مجال للتراجع الآن عن اليورو بعد ان تم رفع جسر العودة من خلفهم وما عليهم اليوم الا أن يصبوا تركيزهم وجهودهم على التأهب للمرحلة القادمة مع الوعي التام بأن سبيل انجاح المشروع الأوروبي أمر مرهون فقط بتحقيق النجاح».

في الوقت ذاته، حث قادة دول الاتحاد الاوروبي على «العمل بجد لتأسيس أربعة اتحادات أخرى متصلة بالشؤون المالية تشمل وحدة النظام المصرفي ووحدة الشؤون المالية ووحدة التنافسية وتقريب وجهات النظر ووحدة أخيرة تجمع النوايا والأهداف نحو تحقيق الوحدة السياسية».

وشرح اهمية هذه الخطوة بصفتها «جزءا من مسيرة تطوير مؤسسات اوروبا التي لا يمكن تصور بقائها دون تحديث يقوم على أساس جمع شمل الدول الأوروبية تحت مظلة القيم والمبادئ المشتركة».

ووضع الخبير الاقتصادي العالمي شروطا لتحقيق استدامة عمل ونجاح هذه الوحدات أو الاتحادات اهمها ان «تعمل القارة بأكملها بأسلوب جماعي لاعادة ضم ودمج الشباب في برامجها والخروج بمثالية رمزية تستحق القتال من أجلها اذ ان امعان النظر في واقع الاتحاد الأوروبي الحالي يرسخ قناعاتنا بحتمية تحقيق مثل تلك الأهداف».

في المقابل، اوضح شواب ان «الأزمة المالية الأخيرة أظهرت بعض الثغرات الفادحة في هيكلية منطقة اليورو اذ تعاني أوروبا من فقدانها لسياسات مالية اقتصادية قوية وواضحة كما أدى تشتت المنافسة بين اقتصاد الشمال والجنوب الى تزايد خطر العجز الذي لم ينتبه اليه أحد وخلف غياب الوحدة المصرفية الكثير من الأخطار النظامية».

كما رأى ان «تعقيد النظام السياسي الأوروبي يزيد من تفاقم الوضع مع تزايد العجز الديموقراطي الذي تمثله هذه الأنظمة أمام شعوبها ما أدى الى تكوين «عجز اداري أو قيادي وهو ما يمكن وصفه بالعجز في اتخاذ القرارات الحقيقية».

في حين رأى شواب ان الأمر الواضح للعيان الآن هو أن على «اليورو» أن ينجو على الأقل بوضعه الحالي لكن ذلك لا ينفي بأي حال من الأحوال الضرورة الملحة لمعالجة عوامل الفشل التي تحيط بتلك العملة وأولها هو الاتحاد المصرفي كمطلب أساسي لنجاح سياسة الاتحاد النقدية.

بيد انه لفت الى ان توفير نظام مصرفي قوي يتطلب توفير جميع السبل التي تكفل له النجاح اذ لابد من أن تحظى تلك المؤسسة باشراف مشترك بين دول الاتحاد وأن تتمتع بآلية تمويلية متجددة وضمان مشترك للودائع.

وطالب بأن «تتطرق محادثات الاتحاد المصرفي الأوروبي في نهاية المطاف الى ما يقود الى مناقشة اتحاد مالي واقتصادي شامل عندما تنسجم جميع الآراء المختلفة وتبدأ بالتكامل اذ ان فكرة تأسيس الاتحاد المصرفي بدون البدء باتحاد مالي واقتصادي لا تعني الكثير».

وفي هذا السياق، شدد شواب على «ضرورة توافر ثلاثة أجزاء رئيسية لإنجاح أي اتحاد مالي في أوروبا تبدأ بتوافر برنامج لاعادة التمويل المباشر الذي يمكن توفيره في الحالة الأوروبية بواسطة آلية الضمان الأوروبي ثم ايجاد نظام تأمين للودائع في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي للتخفيف من هروب السيولة من البنوك في البلدان الأضعف اقتصاديا وللتقليل من الأخطار الأخلاقية وثالثا ايجاد شكل من أشكال تبادل الديون».

كما حذر مما وصفه الوقوع في التفكير بين خيارين لا ثالث لهما اما كل شيء أو لا شيء اذ ان ما بين انعدام أي شكل من أشكال الاتحاد المالي والاقتصادي وعدم وجود نظام مالي محكم ومتكامل تتشكل مراحل بينية يمكنها أن تساهم بشكل فاعل في خلق احساس بالانسجام والتوافق بل والسيطرة المالية.

واكد شواب ان إصلاح الحوكمة المالية الأوروبية بات بلا شك ضرورة مهمة ولكنه لا يكفي وحده كشرط لتحقيق النجاح للقارة الأوروبية كما لا يمكنه أن يطغى على المشكلة الأساسية في الأزمة وهي الفجوة الكبيرة في التنافسية بين شمال أوروبا وجنوبها.

واعرب الخبير الاقتصادي عن ثقته في أن إصلاح النظام المصرفي في الاتحاد الأوروبي واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي الأوروبي سيساهم كثيرا في مساعدة الدول في جنوب القارة على زيادة إنتاجيتها، الا انه وصف الأهم من ذلك هو مساعدة تلك الدول أيضا على الالتزام بمشروع طويل الأمد لزيادة مرونة سوق العمالة فيها وتشجيع المنافسة والتنافسية والدخول في استثمارات أفضل وأكثر تؤدي الى تعزيز النمو في مجالات مثل التعليم والتكنولوجيا والإبداع.

كما اكد على ضرورة أن تؤدي جميع هذه الإصلاحات الى تحفيز طاقات المبادرين من الذين بات يطلق عليهم «الجيل الضائع» اذ ان تزايد بطالة الشباب هو بلا شك مرض يستشري في قلب الاقتصاد الأوروبي ليسرق مستقبلها ويبدد امكانات النمو فيها لعقود قادمة.

كما اعرب عن ضرورة التفاؤل ان الإصلاح قادم لا محالة وبرغم وتيرة التطبيق البطيئة إلا ان استراتيجية «أوروبا 2020» تم تصميمها لحث وتشجيع التنافسية في المنطقة ولذا فان الطريق أصبح واضح المعالم الآن نحو المستقبل وأن قادة أوروبا سيبدأون بالتطلع نحو الأمام بكل أمل وتفاؤل وليس الى الوراء بتشاؤم وأن أوروبا ستبهر أولئك المتشائمين مع إطلالة العام الجديد. وعزا هذا التفاؤل الى قناعته بادراك القادة مجتمعين أن أوروبا ككيان اما أن تنجح كوحدة واحدة أو تتشتت معا الى أجزاء متفرقة فليست هناك دولة واحدة في هذه القارة يمكنها القول جازمة بأنها محمية من تبعات وآلام الأزمة الاقتصادية.

كما اشار الى انه من المهم في هذا التوقيت الحساس أن يمتلك النظام السياسي الأوروبي القدرة على استشراف المكاسب التي ستتحقق بخروج القارة من الألم الذي أنتجته الأزمة والعمل على صياغة هذه المكاسب بطريقة تجمع شمل أوروبا وتوحدها لتحقيق مستقبل مشترك مشرق.

يذكر ان البروفيسور كلاوس شواب هو واحد من أشهر كبار خبراء الاقتصاد في العالم وأكثرهم تأثيرا في مجالي صناعة القرار السياسي والاقتصادي على حد سواء وذلك منذ تأسيسه المنتدى الاقتصادي العالمي المعروف باسم «منتدى دافوس».

مسح: تفاقم الركود في منطقة اليورو في الربع الرابع

لندن ـ رويترز: أظهر مسح أمس أن ركود منطقة اليورو ربما يكون قد تفاقم في ربع السنة الحالي بعد انكماش القطاع الخاص للشهر الحادي عشر على التوالي في ديسمبر.

وارتفع مؤشر ماركت الأولي لمديري المشتريات في ديسمبر الجاري عن مستواه في نوفمبر لكنه افتتح هذا الربع بمستوى لم يسجله منذ خروج منطقة اليورو من الركود السابق قبل أكثر من ثلاث سنوات.

وصعد المؤشر الذي يعتمد على مسح لنحو 5000 شركة في أنحاء منطقة اليورو التي تضم 17 دولة والذي يعتبر مؤشرا دقيقا للنمو إلى أعلى مستوياته في تسعة أشهر عند 47,3 في ديسمبر متجاوزا توقعات بارتفاعه إلى 46,8.

ويفصل مستوى 50 بين النمو والانكماش.

وقال كريس وليامسون كبير الاقتصاديين في مؤسسة ماركت «بيانات الناتج المحلي الرسمية تأتي أقل من مسوح مديري المشتريات لذلك نعتقد بقوة أن البيانات الرسمية ستظهر تفاقما للركود في منطقة اليورو في الربع الأخير».

وأضاف «تشير القراءة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينكمش بنسبة 0,5٪ تقريبا».

وانكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0,2٪ في الربع الثاني و0,1٪ في الربع الثالث وهذا هو التعريف الفني للركود.

فشل محادثات معاهدة الإنترنت بعد معارضة الكتلة الأميركية

دبي ـ سان فرانسيسكو ـ رويترز: انهارت محاولة بعض الحكومات الوطنية الرامية الى وضع سياسة عالمية لمراقبة شبكة الانترنت بعدما قالت دول غربية عديدة ان خطة الحل الوسط منحت سلطات واسعة للأمم المتحدة ومسؤولين آخرين.

وتحدث مندوبون من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وبلدان أخرى في مؤتمر للأمم المتحدة في دبي لرفض التعديلات على معاهدة تنظم المكالمات الهاتفية الدولية وحركة البيانات.

وقال تيري كرامر سفير الولايات المتحدة في مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة «بقلب مثقل وشعور بفرص ضائعة يجب علي الولايات المتحدة أن تعلن انها غير قادرة على التوقيع على الاتفاق بالشكل الحالي».

وستوقع دول أخرى على المعاهدة لكن عدم وجود عدد كبير من أكبر اقتصادات يعني أن الوثيقة التي خففت بالفعل لتناسب الكثير من دول الغرب لن تكون لها قوة عملية تذكر.

وعلى الرغم من أن خبراء التكنولوجيا الذين دقوا جرس الانذار بشأن الاجراءات فضلوا عدم التوصل لاتفاق على ابرام اتفاق يضفي شرعية على مزيد من الرقابة الحكومية فقد يزيد الفشل في التوصل الى اتفاق من فرصة أن يعمل الانترنت بشكل مختلف للغاية في مختلف مناطق العالم.

وقال المندوب أندري موخانوف وهو مسؤول دولي كبير في وزارة الاتصالات والاعلام الروسية لرويترز «ربما نتوصل الى شبكة انترنت مجزأة في المستقبل، قد يكون ذلك سلبيا على الجميع وآمل أن يتوصل الزملاء الأميركيون والأوروبيون الى موقف بناء».

وقال مندوبون من الولايات المتحدة ودول أخرى رافضة انهم سيواصلون الضغط في المحافل الدولية الأخرى لدعم ما يسمونه «نموذجا متعدد الأطراف» والذي من خلاله تضع مجموعات القطاع الخاص المعايير وتلعب دورا كبيرا في التطوير.

وشعرت الدول التي تسعى الى توسيع دور الاتحاد الدولي للاتصالات بغصة لعدم التوصل الى توافق في الآراء.

وقال طارق العوضي من دولة الامارات العربية المتحدة ورئيس وفد الدول العربية ان مجموعته «خدعت» من قبل الكتلة الأميركية بعد أن وافقت على حل وسط ينقل قضايا الانترنت من المعاهدة الرئيسية وفي قرار غير ملزم قال الاتحاد الدولي للاتصالات انه يجب أن يكون جزءا من نموذج متعدد الأطراف.

وقال العوضي «للأسف خرقت تلك البلدان حزمة الحل الوسط ودمرته تماما...قدمنا كل شيء ولن نحصل على شيء».

وقال العوضي ان المعاهدة ينبغي أن تشمل جميع أشكال الاتصالات بما في ذلك الصوت عبر بروتوكول الانترنت وخدمات المراسلة الفورية على شبكة الانترنت، وأضاف «انهم يستخدمون شبكة الاتصالات وخدمات الاتصالات».

وقال كرامر للصحافيين ان الولايات المتحدة تفاوضت بحسن نية وان كانت هناك العديد من القضايا التي جعلت من المستحيل التوصل لاتفاق بما في ذلك قرار الاعتراف بدور الاتحاد الدولي للاتصالات.

وقال ان جزءا بشأن الحد من رسائل البريد الالكتروني غير المرغوب فيها على سبيل المثال فتح الباب نحو رقابة حكومية وحجب رسائل سياسية أو دينية.

وكان التحول هزيمة للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات حمدون توريه الذي توقع في السابق أن يخرج المؤتمر بتنظيم «خفيف» للانترنت.

لكنه قال ان الاجتماع الذي عقد على مدار 12 يوما «نجح في جذب انتباه الرأي العام بشكل لم يسبق له مثيل الى وجهات نظر مختلفة ومهمة تحكم الاتصالات العالمية.

أوباما وبوينر يسعيان للتوصل إلى اتفاق لتجنب «الهاوية المالية»

واشنطن ـ د.ب.أ: عقد الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس مجلس النواب جون بوينر اجتماعا خاصا في البيت الأبيض أمس الأول فيما يسعى الجانبان إلى التوصل لاتفاق لتجنب «الهاوية المالية» التي تلوح في الأفق. وتبادل البيت الأبيض والجمهوريون المعارضون إلقاء اللوم كل على الآخر بسبب عدم التوصل إلى اتفاق، حيث تشير الإدارة الأميركية إلى الرفض الجمهوري لزيادة الضرائب على أصحاب الدخول الأعلى، فيما اتهم نواب محافظون أوباما بالإخفاق في معالجة مسألة الإنفاق الحكومي.

وقال بوينر في وقت سابق من أمس الأول: «لسوء الحظ، البيت الأبيض غير جاد إلى حد كبير بشأن خفض الإنفاق الذي يبدو أنه يعمل على إبطاء أي اتفاق ويدفع اقتصادنا نحو الهاوية المالية».

ولم يشر المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إلى أي نقطة وصلت إليها المفاوضات غير أنه ظل يؤكد أن الاجتماعات على المستوى الشخصي ليست السبيل الوحيد لإحراز التقدم.

وقال كارني إن «الرئيس لديه خطة. الرئيس محدد للغاية. إنه يدرك انه لن يحصل على كل شيء في خطته».

وأضاف: «إنه مستعد للتفاوض. غير أن ذلك ليس موقفا يمكن الدفاع عنه بما يمكننا من القول إن التخفيضات الضريبية على الأغنياء ينبغي أن تكون دائمة. لن يحدث هذا. وقد أعلن الرئيس ذلك بوضوح».

باراك أوباما

خلال العام المالي 2012 ـ 2013 بزيادة 5٪ عن العام السابق

86 مليار دولار استثمارات أجنبية في النفط والغاز بمصر

نفى وزير البترول والثروة المعدنية المصري م.أسامة كمال حدوث أي انخفاض في حجم استثمارات الشركات الأجنبية العاملة في مصر بمجال البترول والغاز. وأشار الوزير إلى أن الموازنات المعتمدة لتلك الشركات تتضمن استثمارات تبلغ 86 مليار دولار في مجالات البحث والاستكشاف، وتنمية الحقول المكتشفة خلال العام المالي 2012 ـ 2013 بزيادة 5٪ عن موازنة عام 2011 ـ 2012.

كما نفى الوزير في تصريحاته التي نشرتها صحيفة الأهرام، نفيا قاطعا التصريح المنسوب إليه بأن الحكومة قد تلجأ إلى تعويم كامل للجنيه، مؤكدا أنه لم يتعرض من قريب أو بعيد في هذا الشأن. وأوضح أن زيادة واستمرار ضخ الشركات الأجنبية لاستثماراتها ينعكسان ايجابيا على أنشطة أعمال البحث والاستكشاف، وسرعة تنمية الحقول المكتشفة بما يسهم في دعم وزيادة احتياجات وإنتاج مصر من البترول والغاز لتأمين احتياجات البلاد ودعم خطط التنمية الاقتصادية، مؤكدا أن برامج البحث والاستكشاف ومعدلات الإنتاج الفعلية تسير وفقا للخطط الموضوعة.

استئناف الإمدادات إلى منجم السكري في مصر

لندن ـ رويترز: قالت شركة سنتامين التي تشغل منجم السكري للذهب في مصر إن الهيئة المصرية العامة للبترول ستستأنف إمدادات الوقود إلى المنجم بعد أن أعلنت الشركة أول من أمس وقف عملياتها هناك بسبب خلاف مع الهيئة.

وقالت سنتامين أمس إن موردها أبلغها بأنه لا توجد مدفوعات مستحقة عليها عن إمدادات الديزل في فترات ماضية بعد أن كانت قد ذكرت أن الهيئة العامة للبترول أخطرتها أن عليها فاتورة سابقة قيمتها 65 مليون دولار.

وفتح سهم سنتامين في لندن مرتفعا 33٪ بعد أن تراجع أكثر من 60٪ أول من أمس بعد وقف العمليات.

الدين العام الإيطالي يتجاوز حاجز تريليوني يورو ويعد الأضخم في تاريخها

روما ـ كونا: تجاوز الدين العام الايطالي حاجز التريليوني يورو غير المسبوق والاضخم في التاريخ بأكثر من 70 مليار يورو خلال الشهر المنصرم محطما الرقم القياسي التاريخي الاخير بالتزامن مع نمو موارد الخزانة العامة.

وأعلن البنك المركزي الايطالي في نشرته الاحصائية الدورية امس ان القيمة الاسمية للدين العام الايطالي زادت في شهر اكتوبر بنحو 19 مليار يورو مقارنة بشهر سبتمبر السابق ليبلغ مجموع الدين 2014 مليار يورو الاعلى على الاطلاق ما يعادل اكثر من 33 ألف يورو لكل مواطن ايطالي.

وأوضح البنك المركزي ان الدين العام للدولة الذي تخطى مؤخرا نسبة 126٪ من الناتج المحلي الاجمالي واصل ارتفاعه في الاشهر العشرة الاولى من 2012 بأكثر من 71,2 مليار يورو تعادل 3,7٪ منذ شهر يناير عندما بلغ نحو 1943,5 مليار يورو. وفي المقابل ذكر البنك المركزي ان اجمالي موارد الخزانة العامة المتحصلة خلال 10 اشهر منذ مطلع العام وحتى اكتوبر نمت بزيادة نسبتها 2,9٪ عن مستواه في نفس الفترة من عام 2011 الماضي.

تراجع ثقة الأعمال التجارية بين الشركات اليابانية

طوكيو ـ كونا: قال بنك اليابان المركزي أمس ان ثقة الأعمال التجارية بين الشركات اليابانية الكبرى تراجعت الى أدنى مستوى لها خلال 33 شهرا في الفترة من شهر أكتوبر الماضي الى شهر ديسمبر الجاري للربع الثاني على التوالي بسبب ضعف الصادرات وسط الانكماش الاقتصادي الأوروبي الطويل والتوترات مع الصين بسبب النزاع الإقليمي.

وأظهر المسح الفصلي الذي أجراه بنك اليابان المركزي ان مؤشر ثقة الأعمال بين الشركات اليابانية الكبيرة وهو مؤشر رئيسي لاتجاهات الأعمال التجارية اليابانية انخفض الى سالب 12 في شهر ديسمبر الجاري مقارنة بناقص 3 في مسح سبتمبر الماضي.

ووفقا للمسح سجل المؤشر تراجعا للربع الثاني على التوالي وأدنى مستوى له منذ شهر مارس عام 2010 عندما بلغت قيمة المؤشر سالب 14. ويعد مؤشر «تانكان» الذي يقيس التوقعات الاقتصادية على المدى القصير المؤشر الأكثر مراقبة في اليابان لثقة الأعمال التجارية.

ويمثل المؤشر النسبة المئوية للشركات التي كانت أعمالها التجارية ايجابية ناقص نسبة الشركات التي كانت نتائج أعمالها التجارية سلبية.

وانخفض المؤشر خاصة بين قطاع السيارات وغيرها من القطاعات المرتبطة بالتصدير حيث تراجع مؤشر ثقة الشركات الكبيرة لتصنيع السيارات بنسبة 28٪ ليصل الى سالب 9 وهي أدنى قراءة منذ شهر يونيو عام 2011 وذلك بسبب تأثير مقاطعة المنتجات اليابانية في الصين حول الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي وانهاء الدعم الحكومي في شهر سبتمبر الماضي لشراء سيارات صديقة للبيئة.

كما تراجعت الثقة بين كبار تجار التجزئة والبنوك والشركات العقارية وغيرها من الشركات غير المصنعة للمرة الأولى في ستة ارباع لتصل الى زائد 4 في الفترة من شهر أكتوبر الماضي الى ديسمبر الجاري منخفضة بأربع نقاط عن الثماني نقاط التي بلغها قبل ثلاثة أشهر.

وتخطط الشركات الكبيرة في كل من قطاعات الصناعة التحويلية وغير الصناعية لزيادة الاستثمارات الرأسمالية عن العام الماضي بنسبة 6,8٪ في السنة المالية الحالية التي تنتهي في شهر مارس المقبل.

وقال بنك اليابان المركزي ان شركات التصنيع الكبيرة تتوقع ان يتحسن المؤشر ليصل الى ناقص 10 في المسح القادم في شهر مارس المقبل بينما تتوقع الشركات الرئيسية غير المصنعة ان تتراجع الثقة بنحو نقطة واحدة لتصل الى زائد 3.

يذكر ان آخر دراسة استقصائية أجريت بين 13 نوفمبر الماضي و13 الجاري وهي تغطي 10654 شركة.

الوحدة الإندونيسية للاتصالات السعودية تسعى لبيع أبراج

دبي ـ جاكرتا ـ رويترز: قالت ثلاثة مصادر امس ان شركة أكسس تليكوم إندونيسيا التي تسيطر عليها الاتصالات السعودية تخطط لبيع 1600 برج اتصالات قيمتها نحو 300 مليون دولار. وذكرت المصادر أن الوحدة الاندونيسية لأكبر شركة اتصالات في منطقة الخليج تجري محادثات مع تاور برساما للبنية التحتية وسارانا ميندارا نوسانتارا وهما شركتان ترغبان في شراء الأبراج. وقال مصدر من الثلاثة مطلع على الخطة وطلب عدم نشر اسمه لأن المحادثات سرية «المناقشات جارية ومن المتوقع إتمام الصفقة في النصف الأول من العام المقبل».

وذكر المصدر أن حصيلة البيع ستستخدم لإعادة تمويل ديون وللاستثمار.

ولم يتسن الوصول فورا إلى أكسس تليكوم أو سارانا ميندارا للحصول على تعقيب بينما رفضت تاور برساما التعقيب.

وبدأت أكسس العمل عام 2008 وبلغ عدد مشتركيها في خدمات الهاتف والإنترنت 16 مليونا أي انها صغيرة بالمقارنة مع تلكومسل أكبر شركة للهاتف المحمول في اندونيسيا التي يبلغ عدد مشتركيها 110 ملايين.